

زيرها قيمتها اربعة جاز عند هذا خلا فالجهد وزفر
 ولوادى اربعة جاز قيمتها خمسة ردين عن خمسة ردية
 لا يجوز الا عند جهد وزفر ولو كان له ابريق فضم وزفر
 مائتان وقيمة بصياغته ثلثماية ان ادى من الصان
 يوردى ربع عشرة وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف
 وان ادى خمسة قيمتها خمسة طاز عندها وقال الجهد
 وزفر لا يجوز الا ان يوردى الفضل ولو ادى من خلاف
 جنبه تقيم القيمة بالاجماع كذا في البحر اذا عرفت هذا
 فقوله لا قيمتها نفى فقوله زفر باعتبار القيمة بالاداء
 وهذا ان لم يورد من خلاف الجنين ان ادى من خلاف
 الجنين اعتبرته القيمة بالاجماع كما عرفت وكان على
 الشارع ان يتول بعد قوله لا قيمتها ولا الا نفع
 نفيا لقوله مجردة الله تعالى **قوله** ولو تبرا
 يصح اللزوم لانه لا يصدق عليه المصروب الا المولد
 بل كان عليه ان يقول بعد قوله مطلقا وتبره خلا فمارة
 اكثر حيث قال يجب في ما يتى درهم وعشرين مثالا
 ربع العشر ولو تبرا فانه اقل فيما قبله **قوله** والنفقة
 فيه منافاة لقول ابن الملك ان الدرهم اذا كان من شملة
 تجوز به ملازكة فيها كما قدمنا في اول كتابنا الزكوة
 فارجح اليه **قوله** فلقيام المانع بتعريض الزكوة
 اورد عليهم الارض الخراجية فانه لا يجب فيها الزكوة
 وان لو كان عند شراها التجارة مع ارباب من المروضين
 وبصاحب الدرهم اجاب بانها ليست من المروضين
 على تفسير الجعيد اياها بما لا يرضه كيل ولا وزن ولا
 يكون عقارا ولا حيا واصل التعريض بهما والرد عليهما

ان الصواب تفسير المروض باليس نقد وعدم وجوب
 الزكوة في الخراجية لقيام المانع كذا في البحر **قوله** لا تقيما
 اي عند قوله بشرطه صولات الخول **قوله** بالملوك
 باليسين المصلحة اي المصروب على المسكة وهو صديقه منقرشه
 يقرب عليها الدرهم قاموس ووجه المافاة ظاهر في الريق
 اما الذهب فلا كما لا يخفى الا ان يقال لما اقرن بالمصروب
 من الفضلة كان المراد به المصروب **قوله** موعدا
 باحدها كمرامع قوله من ذهب او ورق لان الوعدا
 المتخير هنا ولذلك فهم السراخ كصاحب البحر المتخير
 محمول على صورة استوائها فقط اما اذا اختلفا حجوم
 بالانفع كما حرره الشارع تبعا للتميز **قوله** وهي مثله
 الكسور فان لم ياتيان وخسة درهم مضوع عليها عامان
 عند علم عشرة وعندها خمسة لا نه وجب عليه في العام
 الاول خمسة وعن بنقي السلم من الدين في العام
 الثاني مائتان الاثنى درهم فلا تجب فيه الزكوة وعند
 لا زكوة في الكسور فيبقى السلم مائتين ففيها خمسة
 اخرى كذا في البحر **قوله** وعند ما يتم به قيد في
 قوله او اقل فقط **قوله** وليفت نصابا اي وليفت
 قيمتها نصابا لا وزنها بقريضة قوله من ادى نقد
 درهم في البحر ايضا واما الذهب المخلوط بالفضة
 اعلم ان الذهب اذا سبك مع الفضة فاما ان يكون
 غالبا او منلوها او متساويا فان كان الذهب غالبا
 او مساويا فاما ان يبلغ كل منهما نصابه او لا يبلغ
 واحد منهما او يبلغ الذهب فقط والعكس متفق وان
 كان مخلوفا فالصور الاربع متصورة فالصور عشرة